

ما بين التغطية الصحية الشاملة والتشرف اكثر من علامات استفهام!؟



رولى راشد
مديرة التحرير

في اليوم العالمي للصحة الذي يصادف في ٧ نيسان، اختارت منظمة الصحة العالمية شعار العام ٢٠١٩ "التغطية الصحية الشاملة".

وحددت مفهوم التغطية الصحية الشاملة في أن يحصل كل الناس على الخدمات الصحية التي يحتاجون إليها دون أن يتعرضوا لضائقة مالية عند سداد كلفتها. وينبغي تغطية المجموعة الكاملة من الخدمات الصحية الضرورية والجيدة، بما في ذلك تعزيز الصحة والوقاية والعلاج والتأهيل والرعاية اللطيفة.

وتقتضي التغطية الصحية الشاملة التغطية والقيام بالتدخلات الرئيسية التي تتصدى لأهم أسباب المرض والوفاة. وتتعلق إحدى الغايات الرئيسية للتغطية الصحية الشاملة بجودة الخدمات الصحية التي يتعين أن تكون جيدة بالقدر الكافي لتحسين صحة من يحصلون على الخدمات.

وإذا اضطر الناس إلى أن يسددوا معظم التكلفة من مالهم الخاص سيتعذر على الفقراء الحصول على كثير من الخدمات التي يحتاجون إليها، وحتى الأغنياء سيتعرضون لضائقة مالية في حالة الإصابة باعتلال وخيم أو طويل الأمد.

ولا يمكن تحقيق التغطية الصحية الشاملة في جميع البلدان بين ليلة وضحاها، ولكن بإمكان جميع البلدان التحرك بسرعة أكبر نحو تحقيقها أو المحافظة على المكاسب التي حققتها بالفعل. وفي البلدان التي أصبحت فيها إتاحة الخدمات الصحية بأسعار ميسورة أمراً تقليدياً تجد الحكومات صعوبة متزايدة في تلبية احتياجات السكان الصحية التي لا تكف عن التزايد، وفي تغطية التكاليف المتنامية للخدمات الصحية.

والرعاية الأولية القوية والمستدامة هي الأساس الوطيد للتغطية الصحية الشاملة، وهي أفضل خط دفاعي في مواجهة الفاشيات وسائر حالات الطوارئ الصحية.

ورغم أنه ستكون هناك دوماً فاشيات وكوارث أخرى ذات عواقب صحية، فإن الاستثمار في تقوية النظم الصحية يمكن أن يساعد على الوقاية منها أو التخفيف من آثارها.

وفي لبنان "مستشفى الشرق"، يصعب التحدي في التغلب على العوائق التي تحول دون وصول الاستشفاء والطبابة الى جميع المواطنين والمقيمين على أرضه.

يقول وزير الصحة العامة الدكتور جميل جبوق بعد لقاء مع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون:

"في ظل الظروف المالية الصعبة للبنان والدعوة لخفض العجز المالي بقيمة ١٪، من الصعب الحصول على موازنة مرتفعة لوزارة الصحة، ولذلك سيتم اعتماد سياسة الترشيد المالي على صعيد تخفيض فاتورة الدواء، وهذا ما عرضته خلال لقائي مع فخامة الرئيس. فإذا تم تخفيض هذه الفاتورة، خصوصاً في ما يخص امراض ال Hematology و Oncology (الدم والأورام) والتي تشكل عبئاً كبيراً على لبنان، حيث تم دفع ٢٤٠ مليار ليرة ثمن دواء في هذا المجال، وذلك من خلال عقد اتفاقيات مع شركات او دول منتجة لهذا الدواء مثل فرنسا او بريطانيا، فسيتم تخفيض قيمة فاتورة الدواء حوالى ٤٠٪. إضافة الى المساعدات التي يتلقاها لبنان والتي تتجاوز ١٥٪، وبذلك قد تصل قيمة خفض الفاتورة الى ال ٥٠٪. وفي حال نجحنا في ذلك، يتم ضم المبلغ الذي كنا نصرّفه على الدواء الى قطاع الاستشفاء، وبالتالي يمكننا عندئذ ان نغطي صحياً كل الشعب اللبناني وعلى كامل الاراضي اللبنانية. فيوجد اليوم مليون و ٨٠٠ الف مواطن لبناني لا يشملهم اي ضمان، ومن واجبات الدولة ان تساعدهم وتقدم لهم خدمة الاستشفاء اللازم".

يعتبر لبنان من اكثر الدول التي حققت تقدماً هاماً في شأن توفير الرعاية الصحية ونوعيتها في العالم. هذا ما ورد في الدراسة العالمية حول الوصول الى الرعاية الصحية ونوعيتها والتي شملت ١٩٥ بلداً ونشرت في شهر آيار الماضي في المجلة الطبية العالمية "The Lancet" وشارك فيها خبراء من مختلف البلدان في العالم ومنهم خبراء "معهد القياسات الصحية والتقييم" في جامعة "واشنطن" الأميركية. وكشف مؤشر دولي أعدته مؤسسة بلومبرغ عن قائمة أفضل شعوب العالم من حيث الحالة الصحية فوز لبنان الى المرتبة ٢٣ عالمياً من حيث الفعالية والأولى عربياً من حيث نوعية الخدمات الصحية.

وهذا مرتبط بما حققه لبنان من خطوات في تعزيز نوعية الرعاية الصحية وفرص الحصول عليها ومنها تطبيق نظام اعتماد المستشفيات في لبنان (Accreditation) ما أدى الى تحسين نوعية الخدمات الصحية في القطاع الاستشفائي حيث يعتبر لبنان الاول في المنطقة الذي طبق هذا النظام. ولكن ما زال لبنان يواجه بعض التحديات التي يجب العمل عليها ومنها كلفة الرعاية الصحية، وعدم توفير التغطية الصحية اللازمة لجميع المواطنين.

تحديات "حكومة الى العمل" اليوم الكهرباء و"سيدراً" ومكافحة الفساد. عناوين هامة وقضايا ملحة تجمع الفرقاء حول ضرورة تحقيقها.

ستكون موازنة العام ٢٠١٩ على طاولة مجلس الوزراء قريباً بعد الانتهاء من مراجعة نهائية لجدول خفض النفقات الذي سيلحظ بشكل أساسي بحسب المعنيين خفض موازنات أكثر من وزارة، وأبرزها وزارتا الصحة والشؤون الاجتماعية. ما سيؤدي إلى إجراءات "قاسية وغير شعبية"، بدأ عدد من النواب بالتمهيد له.

هذا يعني أننا سنكون على موعد مع سياسة تقشفية بالإنفاق تطل وزارة الصحة والاعتمادات للأدوية والمستشفيات والشؤون الاجتماعية. هذه الطروحات مقلقة بدون شك، لأن الطلب على الاستشفاء والطبابة يسير في وتيرة تصاعدية، مع ضغط الاعباء الاقتصادية وتراجع المستوى المعيشي لدى الفرد. فنحن في مواجهة اي قرارات سنكون مع موازنة ٢٠١٩؟

امام الحكومة امتحان غريب في إنجاز موازنة شفافة خالية من الضرائب، ضابطة للهدر بدون المسّ بالحقوق المكتسبة للمواطنين ومن أهمها الصحة، التي يجب تربيعها على عرش الاولويات.

وما بين التغطية الصحية الشاملة والتشرف اكثر من علامات استفهام!؟